

## دور منظمة الأمم المتحدة في تعزيز قوة الدول الصغيرة

### *The Role of the United Nations in Strengthening the Power of Small Countries*



الدكتور/ الحسن أحمد أبكاس<sup>2,1</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة المستقبل، القصيم، (السعودية)

<sup>2</sup> المؤلف المراسل: abakkas@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/03/10 تاريخ القبول للنشر: 2020/05/08 تاريخ النشر: 2020/09/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: د. فاطمة فارز/ (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: أ. محمد أكرم عربات (جامعة سطيف 2)

#### ملخص:

بخلاف الخصائص الهامشية للبلد الصغير، ووضعها التبعي من المنظور التقليدي لسياسة القوة توفر الأمم المتحدة؛ باعتبارها آلية التعاون الحكومي الدولي متعددة الأطراف الأكثر موثوقية وعالمية وتمثيلية، أرضية دولية فريدة للبلدان الصغيرة للحصول على قوتها المؤسساتية بفضل قاعدة القوة التي تمنحها حقوق التصويت، وامتيازات العضوية والمقاعد القائدية داخل منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الخيارات الاستراتيجية مثل: تحديد واختيار جداول الأعمال والقضايا، وبلورة الآليات الدولية واستراتيجيات الربط، ولا تزال البلدان الصغيرة لا تملك طاقة مادية كافية. من الممكن التفاوض مع القوى الكبرى في منظومة الأمم المتحدة وإجبار القوى الكبرى على تغيير سلوكها من خلال الترابط غير المتماثل بين الطرفين.

كلمات مفتاحية: الدول الصغيرة؛ القوة المؤسساتية؛ الأمم المتحدة؛ الجمعية العامة؛ استراتيجية

الربط؛ الدول الكبرى.

#### **Abstract:**

*Beyond the marginal characteristics of a small country and its dependent position from the traditional perspective of power politics, the United Nations, as the most reliable, global and representative multilateral intergovernmental cooperation mechanism, provides a unique international platform for small countries to obtain their institutional strength. Thanks to the strength base granted by voting rights, membership privileges and leadership seats within the United Nations system, as well as strategic options, such as defining and selecting agendas and issues, and elaborating international mechanisms and linkage strategies, small countries still do not have sufficient material capacity. It is possible to negotiate with the major powers within the United Nations system and force them to change their behavior through asymmetric interconnections between the two parties.*

**Key Words:** *Small Countries; Institutional Power; United Nations; General Assembly; Connectivity Strategy; Big Countries.*

### مقدمة:

من وجهة نظر مدارس الواقعية في العلاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص مدرسة الواقعية الجديدة/البنوية، تكون الدول الكبرى دائماً أبطال الساحة السياسية الدولية، ويكون لتطور القوى والتفاعلات والصراعات بينها تأثير كبير على تطوّر النظام الدولي بأكمله. ويرى كينيث والتز؛ وهو أحد الواقعيين القائلين بـ"فوضوية النظام الدولي" (Waltz, 2010)، أنّ الدّول الكبرى هي الوحدة الأكثر نفوذاً تأثيراً، وهي الفاعل الأساسي التي يقوم عليها المجتمع الدولي. وفي المقابل، تتموقع البلدان الصغيرة في الغالب في موقع ثانوي هامشي على مستوى هذه البنية بسبب قوتها، وإمكاناتها الضعيفة، وأسباب أخرى (صندوق النقد الدولي).

وبحكم أنّها لا يمكن إلا أن تعكس هذه التغيرات في الهيكل الدولي. إلا أنّ قيام منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية حكومية دولية عالمية، تؤكد على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، كان من شأنه أن يوفر مرحلة وفرصة للبلدان الصغيرة للتعوّض عن أوجه القصور الذي تعاني منه في قوتها المادية، ممّا سيسهل عليها -أي الدول الصغيرة- الوصول إلى هرم القوة المؤسسية (زيد، 2012، الصفحات 25-86). ففي إطار منظومة الأمم المتحدة، اكتسبت البلدان الصغيرة قوة مؤسسية موضوعية، والتي يمكن لها مع هذا النوع من القوة المؤسسية، التنافس مع الدول الكبرى (Mohamed)، والحصول من هذه الأخيرة على العديد من التنازلات، وبالتالي تحسين وضعها الهامشي في الهيكل السياسي السابق للسلطة على الساحة الدولية. لذلك، فإنّ محاولات إعادة النظر في نظريات القوة الحالية، أصبحت تتجاهل أوجه الضعف في بنية البلدان الصغيرة ممّا يستدعي التفكير في إشكالية القوة المؤسسية للبلدان الصغيرة (كيسنجر، 1995، صفحة 73).

فبعد أن هدأت المدافع، وتوقفت طبول الحرب العالمية الثانية في عام 1945م، ظهرت بوادر مجموعة جديدة من الدول الساعية للاستقلال حديثاً. ورغم العقبات وأحجار العثرة التي واجهتها هذه الدول الصغيرة حديثة الظهور؛ إلا أنّها أثرت المضي قدماً نحو الاستقلال الرسمي، إضافةً إلى محاولتها الجاهدة في إثبات حضورها السياسي على خشبة مسرح النظام الدولي. ويبلغ عدد هذه الدول الصغيرة في العالم حوالي 143 دولة أي ما يقارب 75% من إجمالي دول العالم.

### أهمية الموضوع:

لا يغيب عن البال أنّ التحوّل التاريخي في مجريات السياسة الدولية الذي فرض على النظام الدولي القديم تحوّلًا من نظام متعدّد الأقطاب إلى نظام ثنائي القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي؛ قد وضع الدول الصغيرة في حيرة من أمرها؛ فهي ترمي بالأساس إلى إثبات ودعم حضورها السياسي على الساحة الدولية، ولسوء حظها كانت هذه الأخيرة في مرحلة الحرب الباردة هي ساحة صراع وتنافس القوى السياسية العالمية بامتياز، بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها.

فلذلك تخبّط كثير من الدول الصغيرة الحاصلة على الاستقلال حديثاً حينها في مسألة إلى أي من القطبين تتحاز؟ لضمان دفع وتقوية حضورها السياسي، وأدى هذا بالتالي إلى عدم استقرار هذه الدّول على سياسات اقتصادية معيّنة فهي تتبنى أحياناً نمط الاقتصاد الاشتراكي، وفي أحيانٍ أخرى تختار نمط الاقتصاد الرأسمالي، وفي حالةٍ أخرى تمزج ما بين الاثنين معاً. الأمر الذي أدى إلى أن تكون نتيجة مثل هذا التخبط هي التضحية باقتصادات الدّول الصّغيرة فتقع في رمال التبعية الاقتصادية المتحرّكة نتيجة ما تتعرض له من تهديدات وضغوط موجهة لها من الخارج.

#### تحديد المفاهيم:

في النّظام الدّولي ككلّ، هنالك أنواع كثيرة من الدّول فهناك على سبيل المثال لا الحصر الدّول الكبرى و التي تلعب دوراً فعالاً في تسيير شؤون العالم من خلال سياساتها الخارجية التي تؤكّد أهمية دورها الإقليمي، والدّولي إضافةً إلى تحقيق مصالحها.

وفي الحقيقة هناك كثير من المعايير المختلفة التي يتمّ وفقها تصنيف الدّول مثل: الناتج القومي، والإدراك السياسي...؛ لكن المعيارين الأكثر شيوعاً في عملية التصنيف هما: معيار عدد السّكان ومعيار المساحة الجغرافية للدولة. وهذه الدّول الصّغيرة هي التي حدّتها الأمم المتحدة وصنّفها على أساس أنّها كيانات صغيرة جداً في المساحة، وعدد السّكان والموارد البشرية والاقتصادية والتي تظهر الآن كدول مستقلة.

وقد رأى البعض أنّ الدّول الصغيرة هي تلك الدول التي يبلغ عدد سكانها أقل من 5 ملايين نسمة، وهذه الدّول ليست صغيرة على مستوى المساحة الجغرافية للدولة وعدد سكانها فقط؛ بل هي صغيرة أيضاً في قدراتها البشرية وفي الناتج القومي لها وفي حضورها السياسي.

هذه الدّول كما ذكرنا هي دول صغيرة ولكن قد تكون لها مساهمات أو مبادرات أكبر من حجمها أحياناً في النّظام الدّولي، وتسمّ بسلوك خاص في سياستها الخارجية يمكن أن يتّضح لنا من خلال النّقاط التّالية: مشاركتها غالباً ما تكون ضعيفة في مجال الشؤون العالمية، كما أنّ الدّول الصّغيرة تقوم بالمساهمة الكبيرة في المنظمات القائمة بين حكومات متعدّدة.

فانضمام الدّول الصّغيرة إلى هذه المنظومة الأممية التي تضمّ تحت سقفها معظم دول العالم، يتيح لها فرصة ذهبية لإقامة علاقات كثيفة ومتنوعة مع دول العالم الأخرى الكبيرة منها والصغيرة، ممّا يعزّز مسيرة الدّول الصّغيرة في سعيها الحثيث لدفع عجلة تفعيل دورها السياسي دولياً.

#### إشكالية الموضوع:

في معرض هذا الحديث عن القوّة المؤسّساتية للدول الصغيرة، تجدر بنا الإشارة إلى ضرورة الإجابة عن سؤال محوري، مفاده: ما هي الأسس التي تقوم عليها تلك القوّة بالنسبة للدول الصغيرة؟ وبمعنى آخر: كيف يمكن للدّول الصّغيرة اكتساب القوّة المؤسّساتية في منظومة الأمم المتّحدة؟ وما هي العوامل القانونية والواقعية التي تمكّن الدّول الصغيرة من "امتيازات" القوّة المؤسّساتية؟ وكيف توظّف الدّول الصّغيرة القوّة المؤسّساتية في تفاعلها مع الدّول الكبرى؟ وما هي الطّرق التي تسلكها تلك الدّول في سبيل

تحقيق وحماية أهدافها ومصالحها؟ وكيف تتعامل القوى الكبرى في النظام الدولي مع هذه الدول في الإطار المؤسساتي، وبالخصوص على مستوى منظمة الأمم المتحدة؟  
المناهج المعتمدة:

يستدعي تناول موضوع القوة المؤسساتية للدول الصغيرة من كل الزوايا، الاستعانة بما تمدّ به مناهج البحث العلمي من أدوات منهجية للباحث لاستجماع كل ما يمت بموضوع تقوية الدول الصغيرة بما تتيحه الهيئات الدولية عموماً، والأمم المتحدة على وجه الخصوص من آليات قانونية، وامتيازات القيادة داخل تلك الهيئات لفرض الأجندات الخاصة بها في مواجهة نفوذ القوى الكبرى التي تعيد توازنات اللعبة الدولية أمامها الطريق لحماية مصالحها. ولعل المنهج الاستقرائي هو من سيعين على رصد واستقراء، وتتبع متغيرات قوة الدول الصغيرة على ضوء مواقعها المؤسساتية مع ضرورة التعرّيج بين الفينة والأخرى على المنهج النسقي، وما يتيحه من آليات وميكانيزمات ربط الأحداث وتقلباتها بالإطار النسقي للنسق العالمي الذي تتحرك بداخله هذه المواقع.

#### التصميم المقترح:

إنّ الإشكاليات والتساؤلات التي يطرحها موضوع القوة المؤسساتية، تستدعي عملية مناقشتها تقسيم الدراسة إلى مباحث ثلاثة؛ يقف أولها على رصد طبيعة العلاقة بين عنصر القوة المؤسساتية بالدول الصغيرة (المبحث الأول)، في حين سيحاول الثاني البحث عن أساس هذه القوة على مستوى منظومة الأمم المتحدة (المبحث الثاني)، وذلك قبل طرح الخيار الاستراتيجي الممكن لتفعيل تلك القوة من طرف البلدان الصغيرة (المبحث الثالث)، وذلك وفق التصميم التالي:

المبحث الأول: الدول الصغيرة والمؤسسات الدولية والقوى المؤسساتية؛

المبحث الثاني: أساس القوة المؤسساتية للدول الصغيرة في الأمم المتحدة؛

المبحث الثالث: الخيار الاستراتيجي للبلدان الصغيرة لاستخدام القوة المؤسساتية.

### المبحث الأول

#### الدول الصغيرة والمؤسسات الدولية والقوى المؤسساتية

غالبًا ما يؤكّد المفهوم التقليدي للقوة الواقعية على التأثير والقوة القسرية والسيطرة التي تمارسها دولة ما على بلدان أخرى من خلال الاعتماد على العوامل المادية، مثل: القوة السياسية، والقوة الاقتصادية، والوسائل العسكرية (مورجنتا، 1965، صفحة 68). في حين ليس بما يرتبط بالأنظمة والمؤسسات موقع على مستوى النظريات التقليدية للعلاقات الدولية، وينظر إليها عمومًا على أنّها نتاج ثانوي للقوة. ويرجع سبب فشل النظريات الواقعية في مخاطبة الجهات الفاعلة في الدول الصغيرة إلى كونها تتجاهل نسبياً القواعد والمعايير الدولية التي تحدّد سلوك الدولة، ومع التطور المستمر لسلوك العلاقات الدولية يتيح العاملان الرئيسيان المفسران للمسار الدولي والنظام الدولي (بورتشيل و أندرو، 2014، صفحة 50)، وفق ما تطرحه المدرسة المؤسساتية النيوليبرالية منظوراً جديداً لتحليل القوة المؤسساتية. وفي إطار النظام الدولي تمّ تحسين العضلة التقليدية المتمثلة في التبعية وتهميش البلدان

الصّغيرة في السّياسة الدّولية بشكل كبير. كما زاد النّظام الدّولي وقوّته المؤسّساتية المستمدة إلى حدّ كبير من فرص البلدان الصّغيرة لممارسة تأثيرها على السّاحة السّياسية العالميّة.

### المطلب الأوّل: دور الدّول الصّغيرة في صياغة السّياسة الدّولية

إنّ التّأثير البارز للدّول الكبرى على المسرح السّياسي العالمي قد جعل الدّول الصّغيرة مهملة دائماً في الممارسة السّياسية الدّولية وفي بلورة أسس نظرية العلاقات الدّولية، على اعتبار أنّ هذه الدّول غير ذات أهمية وغير نشطة (الفطيسي س.، 2018، الصفحات 299-314). فهل الدّول الصّغيرة غير فعّالة في السّياسة الدّولية؟

في الواقع، وعلى خلاف ذلك، لا يعكس منظور الواقعية الضّيق بالكامل وبدقّة الصّورة الكاملة للسّياسة العالميّة، ذلك أنّ الدّور والتّأثير المهيمنين للدّول الصّغيرة يشملان جميع جوانب الممارسة السّياسية الدّولية (مونكلر، 2002، صفحة 31). وبصفة عامّة؛ وباعتبارها تشكل كتلة كبيرة من الفاعلين على السّاحة السّياسية الدّولية، فإنّ المبادلات والتّعاون بين الدّول الصّغيرة و بينها بين القوى الكبرى في مجالات السّياسة، والاقتصاد، والثّقافة، والعلوم، والتكنولوجيا، أثرت وتؤثّر على المشهد السّياسي الدّولي (ناي، 2015، صفحة 98). وبالتالي، لا يمكن من منظور سلوك خاص التّقليل من أهمية الدّور الذي تلعبه الدّول الصّغيرة، وقوّة تأثيرها على مجريات الأحداث على المسرح السّياسي العالمي (حتي، 2011، صفحة 187).

فهي تلعب -الدّول الصّغيرة- دوراً فريداً في الحفاظ على السّلم العالمي، والمشاركة في الوساطة في تدبير وحل النزاعات الدّولية. وبصفة عامّة، فإنّ المستوى المتدني لقدراتها و غياب مخاوف التّهديدات التي قد تشكّلها ضد باقي قوى المجتمع الدّولي، هما العاملان (الداخلي والخارجي) الرئيسيان اللذان جعلتا البلدان الصغيرة موضع ثقة الفاعلين الآخرين مثل: الدّول الكبرى في نجاعتها في صون السّلام العالمي وتسوية التّزاعات الدّولية. فعلى سبيل المثال تلعب التّرويج؛ وهي بلد شمالي صغير يعرف باسم "حارس السّلام" دوراً فريداً في مجالات دولية عدّة، مثل: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السّلام، والوساطة في مناطق النزاع الساخنة، وعلى مستوى الحملات الدّولية المتعلّقة بالألغام (غربي، 2008، صفحة 134).

ويمكن للبلدان الصّغيرة في الكثير من الأحيان، الإسهام في مدّ أو صياغة أو بلورة المعايير الدّولية أو العالميّة في مجال معيّن لفائدة المجتمع الدّولي بسبب نماذج التنمية الداخليّة الخاصّة بها، أو بغيرها من العوامل. فعلى سبيل المثال تمّ اعتماد مفهوم "السّعادة القوميّة الإجماليّة Gross National Happiness (GNH)" من قبل الأمم المتحدة، وهو المفهوم الذي دعت إليه وتبنته دولة بوتان Bhutan، ليصبح بذلك "مؤشر السّعادة" هذا، مؤشراً هاماً جديداً من مؤشرات قياس تطوّر البلد التي تعتمد الأمم المتحدة.

حساسية، أو ضعف، أو أولوية مجموعة من البلدان الصّغيرة حيال مشكلة في مجال السّياسة الدّولية لها، هي كلّها عوامل تمنحها امتيازاً تفضيلاً واهتماماً فريدين بهذه المشكلة، ممّا سيؤدّي في نهاية المطاف إلى تطوّر مجال المشكلة تدريجياً، ومن ثمّ نقلها-أي المشكلة- إلى

"الفضاء المهيم" ومجال "خبرة" بالنسبة للبلدان الصغيرة، خاصّة وأنّ الدّول الصّغيرة تتمتّع بحق أكبر في الكلام وتوجيه الرّأي العام (داليا، 2015، الصفحات 5-12). وتحالف الدول الجزرية الصّغيرة (AOSIS) ضمن إطار الأمم المتحدة يمكن إدراجه كأبرز مثال؛ حيث نجحت هذه الدّول الصّغيرة في نقل تهديدات ظاهرة الاحتباس الحراري، وارتفاع مستوى سطح البحر، وبلورة معايير خفض انبعاثات غازات الأغطية الزراعية الدفيئة، والتمويل، والدعم الفني، وغيرها من المواضيع إلى صدارة النقاشات الساخنة في الاهتمام العالمي (التل، 2013، صفحة 58).

عند دراسة السلوك المحدد للبلدان الصّغيرة في الممارسة السياسية الدولية، يمكن أن نقف عند كون النّظام الدّولي الذي تجسّده الأمم المتحدة والمسارات الدّولية التابعة لها عبارة عن حوافز مهمّة للبلدان الصغيرة لممارسة دورها الإيجابي. فما يطلق عليه "النّظام الدّولي" يشير إلى مجموعة مستمرة ومترابطة من القواعد التي يمكنها تنظيم الأدوار السلوكية، وتقييد الأنشطة وتشكيل التوقعات. ويشمل بشكل أساسي المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات عبر الوطنية، والآليات الدولية، والممارسات الدّولية؛ باعتبارها بعداً مهمّاً للنّظام الدّولي. فالعملية الدّولية هي نتيجة تفاعل الوحدة داخل النظام، والذي يتضمن بشكل أساسي وضع التفاعل ونوعه وقواعده بين الوحدات. وإذا كانت الدّول المشاركة يمكنها التّواصل مع بعضها البعض، والتّوصل إلى اتفاقات متبادلة المنفعة، أو إنشاء معايير ومؤسسات واضحة ومحدّدة فسوف تقوم بتعديل خياراتها الاستراتيجية الوطنية الأصلية، وتغيير نتائجها السياسية، على عكس الحالة السّلبية في بنية النّظام الدّولي؛ حيث تبوّأت الدّول الصّغيرة مكانة أكبر من حجمها وقوتها في إطار المنظومة الدولية ومسار النّظام الدّولي، كما أنّ هذه النّظم والتّحوّلات يتناسب وموقع تلك البلدان الصّغيرة في السّياسة العالمية. وبالتالي، فإنّ اكتساب الوضع غير المتماثل للبلدان الصغيرة وتحقيق إمكاناتها الكامنة يكون عن طريق ما تمنحه لها القوة المؤسّساتية المستمدة من العوامل المؤسّساتية مثل التنظيم، والمعايير، والقواعد.

### المطلب الثّاني: دلالة القوّة المؤسّساتية للدّول الصّغيرة

ما هي القوّة المؤسّساتية؟ تكمن الدلالة العميقة للقوّة المؤسّساتية في طبيعة "القوة"، وشكل وتأثير "النّظام الدّولي". تعمل المؤسّسات كآليات مرنة (بول، 1998، الصفحات 12-13)، وتنعكس القوّة في القدرة على فرض ومراقبة الفاعلين الآخرين. وفيما يتعلّق بالعلاقة بين القوّة والنّظام؛ فمن ناحية، يمكن ممارسة القوّة من خلال إنشاء وحفظ واستخدام النّظام، وأيضاً ممارستها داخل الأنظمة نفسها أو فيما بينها. ويمكن له أن يعكس علاقة القوّة أو يحدّها، فوجودها هو الذي يحدّد أساس استخدامها وممارستها. ومن ناحية أخرى تعتبر المنظمة عاملاً لا غنى عنه في تحليل هيكل القوّة؛ نظراً لأنّ الآليات هي مصدر للسلطة، وينبغي إدراج أي آلية تقوم على قدرة الجهات الفاعلة على تغيير الآليات، أو إنشاء مؤسّسات جديدة في تحليل القوّة. وهذا شكل غير مباشر من القوّة، وغالباً ما تكون كامنة ومخفية.

وباختصار، يمكن اشتقاق النظام من القوة والنظام الدولي هو أساس ومصدر القوة؛ وقد يتفاعل أيضاً مع القوة بشكل ديناميكي. فبمجرد اندماج الفاعل -طوعاً أو كرهاً- في نظام دولي، ستكون له بعض القيود على قوة الفاعل. وهذه العلاقة السببية بين القوة والنظام أقامت أساساً عملياً للممارسة الفعالة للقوة المؤسساتية في السياسة الدولية بما يمكن البلدان الصغيرة من ممارسة نفوذها بفعالية (النعيمي، 2017)، وجني مكاسب كبيرة من وراء هذه القوة المؤسساتية.

وينقسم تعريف القوة المؤسساتية من قبل المهتمين إلى مستويين:

أولهما، يخصّ القوة المؤسساتية من منظور كلي؛ حيث النقطة الأساسية هي أنّ القوة متأصلة في النظام الدولي ككل. على سبيل المثال، فالبعض يعتقد أنّ القوة المؤسساتية في السياسة الدولية يمكن فهمها على أنّها القوة الممنوحة للفاعلين الوطنيين من قبل النظام الدولي. هذه القوة المؤسساتية تأتي من موقع ووضع القوى الفاعلة في النظام الدولي. وبالتالي تعرّف بأنّها قدرة أي بلد على حماية وإنشاء تفاهات مؤسساتية دولية مختلفة. وبالتالي فهذه القدرة على السيطرة على النظام الدولي هي بُعد لا غنى عنه للقوة الناعمة Soft Power (معوض، 2019، الصفحات 113-116). ويعتقد البعض أنّ القوة المؤسساتية هي التحكم غير المباشر في الفاعلين من خلال العلاقات الاجتماعية اللامركزية؛ ويركّز هذا المفهوم على المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية التي تناط بها مهام التنسيق بين مختلف الفاعلين. ويمكن للفاعل توجيه الأفعال والسلوكيات ومعالجتها وتقييدها، وكذا شروط وجود فاعلين آخرين، من خلال النظام المحدّد بواسطة منظومة من القواعد والإجراءات؛ وبمعنى آخر، هذه الفئة من القوة المؤسساتية هي القوة الممنوحة للفاعلين بواسطة النظام الدولي، والتي تنحدر من المشاركة والتوجيه؛ بل والتحكّم أحياناً في مختلف فاعلي النظام الدولي؛

الثاني، ويخصّ القوة المؤسساتية من منظور جزئي دقيق؛ وهذه القوة المؤسساتية ناتجة عن مزيد من الدقة في تحديد مفهوم النظام الدولي. وبهذا المعنى، لم يعد هذا النظام الدولي يمنح القوة لكلّ الفاعلين، بل القوة المؤسساتية تمنح للفاعلين من خلال العناصر المختلفة التي تشكّل النظام الدولي. وتنقسم القوة المؤسساتية من المنظور الجزئي إلى حالتين:

الأولى: القوة المؤسساتية يمكن أن تولد من مكون واحد من مكونات النظام الدولي، فهي -أي القوة المؤسساتية- قدرة الفاعلين على استخدام النظام الدولي للتأثير على الآخرين، والسيطرة عليهم من خلال الإقناع، ووضع برامج لذلك، فالقدرة على صياغة وتعديل القواعد الدولية لتهيأ لهم مصدر من مصادر القوة المؤسساتية للدولة؛

الثانية، كلّ العناصر المتعددة المكوّنة للنظام الدولي تعمل معاً لتشكيل القوة المؤسساتية؛ باعتبارها القدرة على تشكيل وبناء الآليات الدولية والإسهام في وضع برامج العمل الدولي المشترك؛ وهي -أي القوة المؤسساتية- التي تتجسد في القدرة على صياغة وتفعيل قواعد التشغيل المؤسساتية، وعلى تشكيل هيئة ومحتوى البنيات المؤسساتية، وأيضاً على وضع الأهداف والأنظمة الضابطة.

وعلى الرغم من أن تعدد تعريفات القوة المؤسساتية، فإنها تكشف عن مسارات مختلفة لبناء هذه القوة: فالنظام الدولي، في مفهومه الشامل، لم يستطع تحديد العوامل التي تدفع إلى إنشاء القوة المؤسساتية. لذلك، من الضروري زيادة تبيان دلالة النظام الدولي في مسار عملي ممكن على أساس الجمع بين عناصر بناء القوة المؤسساتية على المستوى الجزئي. وبناءً على ذلك، يمكن القول أن القوة المؤسساتية للدولة الصغيرة تقوم على أساس القوة الممنوحة من قبل الدول الصغيرة على مستوى حقوق التصويت داخل المنظمات، وامتيازات المقعد الدائم في الإطار المؤسساتي الدولي؛ الذي يتكوّن من عناصر مؤسساتية من قبيل المنظمات الدولية، والآليات الدولية، والممارسات الدولية. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتمتع بسلطة التصرف على الفاعلين الآخرين، وإجبارهم على تغيير سلوكياتهم من خلال الوسائل المؤسساتية، مثل: صياغة جداول الأعمال، وانتقاء القضايا، وربط الاستراتيجيات، وإنشاء آليات دولية.

## المبحث الثاني

### أساس القوة المؤسساتية للدول الصغيرة في الأمم المتحدة

باعتبارها أكثر المنظمات الدولية شمولاً وتأسيساً على مبدأ المساواة في السيادة في عالم اليوم، تلعب الأمم المتحدة دوراً هاماً في حماية مصالح البلدان الصغيرة. وفي المقابل، لهذه البلدان الكثير من الانتظارات، والاعتماد على الأمم المتحدة في العديد من القضايا العاجلة والأجلة. فعلى سبيل المثال، تعمل آليات الأمن الجماعي داخل الأمم المتحدة كنموذج أساسي للحفاظ على أمن الدول الصغيرة (خليفة، 2013، الصفحات 1-26). وكانت العديد من الدول الأوروبية الصغيرة أكدت بعد الحرب العالمية الثانية على أهمية الأمم المتحدة كأداة لسيادة القانون الدولي؛ بل وتتوق -أي الدول الصغيرة- إلى أن تعمل المنظمة الأممية على المساهمة في حماية استقرارها وأمنها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمم المتحدة ليست مجرد منبر رئيسي للدول الصغيرة للتعبير عن إرادتها وصوتها، بل هي أيضاً مصدر موثوق وهام لها للحصول على قوتها المؤسساتية. وعلى الصعيد المؤسساتي لمنظمة الأمم المتحدة، تمثل حقوق التصويت والحقوق والواجبات المقترنة بالعضوية في المنظمة الأساسيين اللذين يمنحان للدول الصغيرة فرصة ممارسة قوتها المؤسساتية عن طرق تعزيز الخيارات الاستراتيجية لتلك الدول بغية تمكينها من مزايا القوة المؤسساتية في الأمم المتحدة على هذا الأساس.

### المطلب الأول: حقوق التصويت للبلدان الصغيرة في الأمم المتحدة

إنّ الغرض من انضمام الدول الصغيرة إلى المنظمات أو الهيئات الدولية هو تقليص فجوة القوة بينها وبين الدول الكبيرة. بالنسبة لبعض الدول الصغيرة وجميع الدول الأكثر صغراً، عادة ما تكون ممارسة حقوق التصويت Voting في المنظمات الدولية هي السبيل الوحيد لممارسة التأثير على الساحة الدولية. وحق التصويت على أساس مبدأ (دولة واحدة، صوت واحد) هو الحق الأكثر مساواة الممنوح لكل دولة عضو من قبل منظمة الأمم المتحدة. ويتعلّق الأمر بقوة مؤسساتية رسمية، والتي على الرغم من القيود المفروضة عليها، تعدّ مصدرًا مهمًا للتأثير بالنسبة للبلدان النامية.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انضمت البلدان النامية الناشئة إلى الأمم المتحدة واحدة تلو الأخرى، وقد دفع هذا المعطى الجديد إلى توزيع القوة التصويتية داخل الأمم المتحدة للبدء في التغيير في اتجاه يخدم البلدان الآسيوية، والأفريقية، والتي تمثل إلى جانب بعض الدول الصغيرة داخل أوروبا حوالي ثلثي إجمالي عدد أعضاء الأمم المتحدة، وتمنح الأمم المتحدة كل عضو حقوق تصويت متساوية، مما يجعل من الضروري للقوى الكبرى أن تولي الاهتمام لسلوك التصويت لهذه المجموعة الكبيرة وما ينتج عنه. وعلى ضوء ذلك، ونظرًا لقوتها الضعيفة، يمكن لأقوى دولة في هذا الحلف (الأمم المتحدة) أن تتجاهل إرادة الدولة الصغيرة، ولكن في مواجهة معسكر الأغلبية هذا، يُلزم على الدول الكبرى الاهتمام بإرادة حتى بأضعف الدول تلك، لأنها تحتاج إلى الاستفادة من قوتها التصويتية داخل المنظمة (الحسن، 2018). ففي سبيل الحصول على أغلبية الأصوات، يكون لزاما على الدول الكبرى اختيار أنسب الطرق وأكثرها قبولاً لعرض أسئلتها على باقي دول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن القوة التفوقية للقوى الكبرى داخل الأمم المتحدة لن تجديها في كل شيء إذا لم تفلح في الحصول على أصوات دعم من الدول الصغيرة الكافية لخدمة أهدافها السياسية (كندي، 1998، الصفحات 12-13). خاصة في الحالة التي تتساوى فيها القوة التصويتية للطرفين، وهذا ما يمنح تلك الدول الصغيرة سلطة تصويت تفريرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتنبع هذه القوة المؤسسية من عملية صنع قرار المؤسسة على مبدأ (دولة واحدة، صوت واحد)، مما يزيد من القدرة على المساومة بين الدول الصغيرة والدول الكبيرة في الأمم المتحدة، ويجبر الدول الكبرى على اللجوء إلى لغة الإقناع للبلدان الصغيرة من أجل الحصول على دعم التصويت منها؛ أو بمعنى أعمق، مراعاة الأهداف المشتركة للبلدان الصغيرة ورعاية مصالحها لضمان دعمها لمقترحات البلدان الكبيرة (الخيلى، 2019). فعلى سبيل المثال، وأثناء الحرب الباردة، عندما تطلب اقتراح الجمعية العامة للأمم المتحدة أغلبية ثلثي الأصوات، أُجبرت القوتان العظيمتان على التجاوب مع احتياجات الدول الأصغر من أجل الحصول على وعودها بالتصويت لصالحهما (حكيمي وفاطمة الزهراء، 2016، الصفحات 41-59). لتكون هذه القاعدة الاتفاقية هي التي وضعت هذه الدول الصغيرة في موضع "بديّة" مع القوى العظمى، وبالتالي أعطت للقوى الصغيرة فرصة الافتخار باتخاذ قرارات تاريخية استناداً على توظيفها الأمثل لقوتها التأسيسية.

إنّ حقوق التصويت المتساوية وإن منحت الدول الصغيرة الفرصة لممارسة التأثير والسيطرة على مجموعة متنوعة من الآليات الدولية المختلفة، إلا أنّ القوى الكبرى لا تنظر بعين الرضى لمبدأ (دولة واحدة، صوت واحد) في منظومة الأمم المتحدة، ولم تتعامل معها يوماً بمنطق المساواة والديموقراطية. فالديموقراطية في منظومة الأمم المتحدة تعني في الأساس مبدأ المساواة النسبية بين الدول بموجب الميثاق. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لهذه القاعدة، وعلى الرغم من أنّ عدد سكان الصين يزيد عن خمسمائة ضعف عدد سكان فانواتو Vanuatu، فإنّ كلا البلدين يتمتعان بحقوق تصويت متساوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى المنوال نفسه، تتمتع سيده من جزر المالديف Maldives على قوة تصويتية

تساوي ثلاثة آلاف ضعف قوة التصويت للشخص الصّيني في الجمعية العامّة، وهي المعادلة التي من الواضح أنّها لا تفي بالمعايير الديمقراطية للسلطة التشريعية. وبالتالي، فإنّ معيار "غياب الديمقراطية" من وجهة نظر الأقوياء داخل المنظمة الأممية بسبب المساواة غير العادلة مع الدول الصّغيرة، هو بالمقابل "حضور ديمقراطية" القوى الصغيرة، وأنّ حقّ التّصويت "غير الديمقراطي" هذا في الجمعية العامّة للأمم المتحدة، لهو الأساس الأكثر أهمية بالنسبة للدول الصّغيرة لاكتساب وممارسة قوتها المؤسّساتية.

### المطلب الثّاني: الدول الأعضاء وامتيازات مراكز القيادة داخل الأمم المتحدة

منذ إنشاء الأمم المتحدة، ظلّ عدد البلدان الكبيرة من بين الدول الأعضاء فيها ثابتاً، أو على الأقلّ نما فيها ببطء، في حين استمر عدد الدول الصغيرة في التزايد. وقد دفع هذا البلدان النامية المؤلفة من العديد من البلدان الصغيرة إلى الاعتقاد بأن من خلال ممارسة حقوقها في التّصويت في الجمعية العامّة للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ومؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار... إلخ، أن يساعدها ذلك على إقناع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بقوتها التّأثيرية. فبالنسبة لهذه البلدان (الصغيرة)، فإنّ القوّة المؤسّساتية المستمّدة من الحق في التّصويت ليست مهمّة للغاية فحسب، بل من السهل نسبياً الحصول عليها. ذلك أنّ حق التّصويت هذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعضوية الدول الصّغيرة في الجمعية العامّة للأمم المتحدة ومختلف المؤسّسات الأخرى، وطالما اكتسبت دولة صغيرة مقعداً ذا أهميّة سياسية دولية كبيرة في الأمم المتحدة، فإنّ امتيازات العضوية هذه هي نفسها من جذبت انتباه القوى الكبرى إلى أهميّة حقوق التّصويت المشتركة بين الطرفين.

وعلى سبيل المثال، ومن أجل تحقيق تطلعات قوتها السياسية، حافظت اليابان بقوة على مقعدها غير الدائم بعد أن هزمت الإرادة السياسية لانتخابها كعضو دائم في مجلس الأمن؛ فتنافست على مقاعد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن خلال فترتي (2009-2010) و(2016-2017)، وذلك بتوظيف عنصر "المساعدات المالية" كوسيلة لإقناع منغوليا وبنغلاديش، ودول صغيرة أخرى لكسب أصواتها على مستوى آسيا. ممّا جعل التّصويت حينها يتّسم بالمساواة خاصّة في ظلّ وجود عدد قليل من المنافسين لطوكيو (كراوس، 2011، صفحة 116). وبالنسبة للبلدان الصغيرة التي تفتقر إلى الكثير من الإرادة السياسيّة، فإنّ استخدام هذه القوّة المؤسّساتية غير المباشرة يمكن أن يعزّز قدرتها على المساومة مع تلك البلدان التي لديها طموحات سياسية عالية، ويمكنها حتّى أن تتبادل فوائد سياسية واقتصادية كبيرة.

ومن ناحية أخرى، يمكن للدول الصّغيرة شغل بعض المقاعد المحددة في منظومة الأمم المتحدة، وما يستتبع ذلك من تمتعها بالامتيازات التي تقترن بهذه المقاعد، وهي ميزة طبيعية فريدة تمكن البلدان الصّغيرة من الحصول على السلّطة المؤسّساتية. (خصوصاً مقعد الأمين العام ورئيس الجمعية العامّة). فمن أجل تحقيق التّوازن بين مصالح جميع الدول الأعضاء في المنظمة، تتشكّل الأمانة العامّة للأمم المتحدة من مرشحي البلدان الصّغيرة والمتوسطة الحجم، في الوقت الذي لا يسمح فيه للأعضاء الخمسة الدائمين بتقديم مرشحهم لاعتلاء مراكز داخلها. بل إنّ رئيس الجمعية العامّة للأمم المتحدة يحثّ الدول الكبيرة والقويّة مثل: الولايات المتحدة وبريطانيا، وغيرهما على الامتناع عن السّعي إلى تبوء مقعد رئاسة

الأمانة العامة على أساس مكانتها العالمية القوية، فكل الأمناء العامون إلى حدود اللحظة قدموا إلى قيادة المنظمة من تسع دول صغيرة، هي: الترويج (تريغفهاالفدان لي 1946-1952)، والسويد (داغ همرشولد 1953-1961)، وميانمار (يوثانت 1961-1971)، والنمسا (كورت فالدهايم 1972-1981)، وبيرو (خافيير بيريز دي كويبار 1982-1991)، ومصر (بطرس بطرس غالي 1992-1996)، وغانا (كوفي عنان 1997-2006)، وكوريا الجنوبية (بان كي مون 2007-2016)، والبرتغال (أنطونيو غويتيريش 2017-...). وبالتالي، فالمكانة البارزة للبلدان الصغيرة في التأهل إلى مقعدي الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة أمر واضح.

بالإضافة إلى ذلك، يستغل بعض دبلوماسي الدول الصغيرة مواقعهم داخل الأمم المتحدة لبسط مقترحاتهم والدفاع عنها باستماتة من منظور مصالحهم الوطنية، أو مصالح مجموعات الدول الصغيرة (العمر، 2005، الصفحات 110-119). ففي عام 1967، اقترح أرفيد باردو (Arvid Pardo) (سفير مالطة Malta لدى الأمم المتحدة)، إدراج مسألة تقنين استغلال البحار بما في ذلك قيعان البحار والمحيطات في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة الثانية والعشرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 2340، والقاضي بتشكيل لجنة تناط بها مهمة إعداد صيغة اتفاقية دولية لقانون البحار، على اعتبار أن الموارد البحرية تعتبر "ملكية مشتركة" للبشرية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة (الربيعي، 2013، صفحة 97) ودول كبيرة أخرى رفضت في البداية دعم "اقتراح Pardo". لكن مع النضال القوي للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، تم الاعتراف بهذه الفكرة على نطاق واسع، وأدت في النهاية إلى ميلاد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982م (الأمم المتحدة، 2002). مما يؤكد على المكانة التي يحتلها تكتل هذه الدول داخل المنظومة الأممية، وأهمية وتأثير قوته المؤسساتية على مستوى القدرة على فرض برامج وصياغة جداول أعمال، وانتقاء القضايا التي ستطرح للنقاش والتداول، والذي ولا شك لا يمكن أن يغفل موضوع تناولها من منظوره المصلي الخاص.

### المبحث الثالث

#### الخيار الاستراتيجي للبلدان الصغيرة لاستخدام القوة المؤسساتية

يمنح الإطار المؤسسي للأمم المتحدة الدول الصغيرة حقوق تصويت متساوية وعضوية ثابتة، وامتيازات المرتبطة بمواقع القيادة داخل المنظمة، والتي تشكل الأساس لممارسة التأثير والسلطة، وهذا كله يشكل مصدراً مهماً أيضاً للسلطة المؤسساتية للبلدان الصغيرة في الأمم المتحدة. وعلى أساس ذلك، تمارس الدول الصغيرة قوتها المؤسساتية من خلال إنشاء آليات دولية، والحق في صياغة جداول الأعمال والحق في انتقاء القضايا، وهي الخيارات الاستراتيجية التي تابعها الدول الكبرى في النظام الدولي باهتمام وعناية بالغين. وكما سبقت الإشارة، فالغرض الأساسي من استخدام البلدان الصغيرة لقوتها المؤسساتية في منظومة الأمم المتحدة هو سعيها إلى التصدي والحد من قوة القوى الكبرى (القطبي م.، 2012، الصفحات 180-253).

### المطلب الأوّل: المسار متعدّد الأطراف وبناء آلية دولية جديدة

بشكل عام، لا يمكن أن تبرز الأهميّة الخاصّة للدّولة الصّغيرة إلّا عندما تقدم على الانضمام إلى مجموعة من الدّول؛ فبالنسبة للعديد من تلك الدّول الوحيدة تعني القوّة، والتعددية قد تكون ضمانتها الأساسية. وعلى ضوء الإطار المؤسّساتي للأمم المتحدة، تعدّ المنظمات الدّولية الحكومية الأكثر قبولا في الممارسة الحالية متعدّدة الأطراف، فكيف يمكن للبلدان الصّغيرة بلورة آليات تعاون جديدة من خلال المنابر والأنشطة متعدّدة الأطراف ومن ثم اكتساب القوّة المؤسّساتية؟

يمكن أن يتمّ التأسيس لقواعد التّعاون بين الدّول الصّغيرة للغاية السّابقة، وذلك على مستويات عدّة، لعلّ أهمّها:

أولاً- تنسيق المواقف على مستوى الملتقيات الدولية متعدّدة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة؛

وذلك عن طريق اتخاذ تدابير مشتركة لدفع مسارات التداول نحو مصالح مجموعات البلدان الصّغيرة. ففي فترة سابقة على انعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسيّة، غالباً ما تعقد بعض برلمانات الدّول الصّغيرة اجتماعات داخلية لتنسيق مواقفها، وتوحيد سياساتها الداخلية، وإنشاء مجموعة كبيرة من البلدان ذات وجهات نظر متشابهة إلى حدّ كبير للتأثير على صياغة السّياسات، وعلى مجريات أشغال تلك المؤتمرات (براون، 2004، صفحة 100). فعملّ موضوع إنشاء وتطوير مجموعة الـ 77 يعتبر أكبر مثال يوضح استراتيجية المجموعة المساندة للدّول الصّغيرة. فقد تأسّست مجموعة الـ 77 عام 1964م عقب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الأوّل للتجارة والتنمية، ومعظم دولها الأعضاء هي دول صغيرة، والغرض منها هو اقتراح وتعزيز المصالح الاقتصادية لبلدان الجنوب بما يقوي من موقعها التفاوضي. ووفقاً لهذا الهدف، يقوم ممثلو الدّول الأعضاء في المجموعة بتنسيق مواقفهم قبل أو أثناء اجتماعات الأمم المتحدة وبعض الوكالات المتخصصة التابعة لها، من خلال عقد اجتماعات داخلية في سبيل صياغة مواقف أو اقتراحات مشتركة. واستناداً على مبدأ (دولة واحدة، صوت واحد)، الذي تتبناه الأمم المتحدّة تمارس مجموعة الـ 77 تأثيرها الواضح على وضع السّياسات وصياغة جداول أعمال هذه المؤسّسات. كان من بين أهمّ مظاهر تأثيرها نجاحها في حمل الجمعية العامّة للأمم المتحدّة على تبني رؤيتها - أي المجموعة - بشأن إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد وبرنامجي عملها، وذلك في الدّورة الاستثنائية السّادسة للجمعية العامّة عام 1974م؛

ثانياً- استثمار مركزية دور المؤتمرات والمنتديات متعدّدة الأطراف في إطار الأمم المتحدة؛

وفي هذا الصّدّد، يمكن للبلدان الصّغيرة الاتصال مباشرة بممثلي البلدان الأخرى، وواضعي السّياسات، والبيروقراطيين الحكوميين لإبلاغهم وإقناعهم بإقامة علاقات عبر وطنية، ثمّ بشكل غير مباشر من خلال هذه العلاقة عبر الوطنية الخاصّة. وأيضاً التأثير في سلوك وأشخاص وآليات صنع القرار في البلدان الأخرى خاصّة وأنّ الدّول الصّغيرة غالباً ما تتفوق في التّسخير والتّعامل مع الجهات عبر

الوطنية الفاعلة ومقارنةً بالدّول الكبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، فإنّ الدّول الصغيرة تكون أكثر نجاحاً في استخدام قنوات الاتصال والتّواصل بين الحكومات (محمد بن سعيد، 2019).

ففي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992م، مثلاً، دخلت البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما البلدان المتقدمة في مواجهة شرسة بشأن قضايا شائكة مثل: طبيعة الأزمة البيئية، ممّا أحدث أزمة في المؤتمر. لكن في النّهاية، ومع إقناع الرئيس السنغافوري حينها (شوتونغمي Xu Tongmei) والنّجاح في كسب تأييد فريقه، اعتمدت الوفود المائة وثلاث رؤساء الحكومات المشاركة وأخيراً جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، والمتضمّن الإعلان المتعلّق بالبيئة والتنمية، والاتفاقيتين بشأن تغيّر المناخ والتّنوّع البيولوجي. لكن ورغم هذا التّشجيع حول الوصول إلى توحيد الرّؤى، إلّا أنّ ذلك خلق جوّاً من التّضامن من أجل الوصول إلى الاعتماد الرسمي لهذه الوثائق البرنامجية من قبل المؤتمر النّهائي. ففي الواقع، وعلى خلاف ما يُعتقد أحياناً، التّبادلات الحكومية الدّولية تساعد الدّول الضّعيفة والأكثر ضعفاً في دبلوماسية المؤتمرات واسعة النّطاق على اختراق القوى القويّة؛

#### ثالثاً- إنشاء منظّمات أو منتديات تعاون جديدة متعدّدة الأطراف:

وهي منابر ذات مبادئ توجيهية واضحة الأهداف والغايات وموجّهة باعتبارها المصالح المشتركة من شأنها أن تمكن البلدان الصغيرة من تشكيل تحالفات جديدة للتّعاون المتبادل (شكري، 1978، صفحة 136)، وتوفير مكان مستقر لأنشطتها داخل منظومة الأمم المتحدة؛ فالدّول الصغيرة ولصغر حجمها ووزنها تواجه مشاكلًا مشتركة تقيد حركتها التّنموية. لذلك فإنّ تشكيل التّحالفات والمساعدة المتبادلة هو الاستراتيجية المثلى لمواجهة هذا القصور (حسين، 2008). فعلى سبيل المثال، ومن أجل مواجهة بعض تحديات التّنمية المشتركة وخاصة الحالة القائمة النّاتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحر بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية، والذي يهدّد بقاء وسلامة بلدانهم، أنشأت بعض الدّول الجزرية الصغيرة والبلدان السّاحلية المنخفضة الأراضي سنة 1990م تحالف الدّول الجزرية الصغيرة Alliance of Small Island States (AOSIS)، وهو التّحالف الذي يتحرّك لفائدة الدّول الصغيرة عن طريق توظيف جماعات الضّغط، وآليات التّفاوض الخاصّة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويعمل منذ نشأته -أي التّحالف- على قاعدة توافق الآراء قصد إسماع صوت الدّول الجزرية الصغيرة داخل الأمم المتّحدة. فظلّ نشطاً في مختلف مفاوضات المناخ في إطار الأمم المتحدة؛ حيث شدّد، مثلاً، في مؤتمر كوبنهاغن للمناخ سنة 2009م، على ضرورة الحرص على عدم سقف 1.5 درجة مئوية لارتفا المناخ العالمي؛ كما أشرفت في مؤتمر كانكون للمناخ لسنة 2010م، على توقيع اتفاقات لتوفير مساعدات الطّاقة المتجدّدة للدّول الجزرية الصغيرة بين كلّ من شنغهاي والبنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ أمّا في مؤتمر وارسو للمناخ للعام 2013م، فقد دعا التّحالف إلى إنشاء آلية دولية للتّعامل مع الأضرار الناجمة عن تغيّر المناخ الشّديد... الخ (IRIN، 2009).

## المطلب الثّاني: الحق في صياغة جداول الأعمال وتحديد أولويات الجماعة الدولية

إلى حدّ ما، خفّف اهتمام الدول الصغيرة بمختلف القضايا من حدّة الاتجاه الخطير الذي سارت فيه الأمم المتحدة تدريجيّاً إلى أن تصبح "متفرجاً" في الأحداث الكبرى في العلاقات الدّولية بعد الحرب العالمية الثّانية (ستش، 2016، صفحة 132)، وذلك بسبب العدد المتزايد من الدّول الصّغيرة الملتحقة بالأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، ومن أجل تحسين الأداء تغيير تدريجيّاً تشكيل السلطة داخل أروقة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصّصة خاصّة بعد أن أدركت بعض البلدان الصّغيرة بأنّه ينبغي إعطاء الأولوية لقضايا معيّنة (مثل تغيير المناخ) والتعاون في بحث أعمق عن مصالح مشتركة.

وباعتبارها المنظمة الدّولية الحكومية الأكثر ثقة وتمثيلاً في العالم اليوم، فإنّ المبدئين الأساسيين للأمم المتحدة (المساواة القانونية والمساواة في السّيادة)، قد مكنا البلدان الصغيرة من آية جدّ فعّالة لصياغة جداول الأعمال وتحديد القضايا ذات الأولوية لطرحها للتداول على مختلف المنابر الأممية؛ فقد ساعد، مثلاً، تكافؤ أصوات البلدان الصغيرة، كمجموعة الـ 77، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO في العديد من الملتقيات الدولية، ساعد إلى حدّ كبير في دفع أجنداتهم بشأن التنمية والتقويم الهيكلي والقضايا الثقافيّة؛ حيث تطرح الدّول ومختلف الفاعلين الدوليين وجهات نظرهم على مختلف المستويات الدّولية الرفيعة، وفي مختلف المنتديات، فتحاول إثارة المخاوف على تلك المنابر بهدف إثارة الاهتمام الدّولي، وبالتالي تهيئة الظروف للاعتناء الخارجي في نهاية المطاف، وانتزاع المساعدة الدّولية والدعم المعنوي اللازم لتجاوز تلك المخاوف.

ومن أجل تغيير الوضع الهامشي داخل منظومة الأمم المتحدة، أو البيئة الدّولية غير المواتية التي تواجه بلدانها، اتخذت الحكومات الصّغيرة المبادرة للمطالبة بإجراء تغييرات على القواعد والأولويات الحالية لجدول الأعمال. فعلى سبيل المثال، ومنذ الخمسينيات، ومن أجل الحصول على مزيد من الموارد والسيطرة عليها بشكل فعّال ضغطت غالبية البلدان الصّغيرة والمتوسطة الحجم في اتجاه تغيير البنية غير العقلانية للمؤسسات المالية الدّولية القائمة (حجاج، 2005)، وطالبت باستمرار إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية، أمام اعتراض الولايات المتحدة على هذا الطلب، وذلك لأنّ نظام الأمم المتحدة الذي يعمل بقاعدة (عضو واحد، صوت واحد) سوف يمنعها من السيطرة الفعّالة على هذه المؤسسات. ومع ذلك تعتمد هذه البلدان الصّغيرة ومتوسطة الحجم على عدد من الامتيازات المشتركة ونظام (الصوت الواحد) لصياغة جداول الأعمال في وكالات الأمم المتحدة المتخصّصة، وتشجيع إنشاء مؤسسة مالية دولية جديدة".

وتجدر الإشارة، إلى أنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الذي تمّ إنشاؤه شهر يناير 1966م يقوم على هذه الفلسفة، ذلك أنّ آلية التصويت فيه، ومعايير اشتغاله، وهيكله التنظيمي، كلّها تسير على النّحو الذي يعود بالنّفع على البلدان النامية التي تمثّلها البلدان الصّغيرة ومتوسطة الحجم. وتتمتّع بالقدرة على استخدام قوّة الاقتراح المستوحاة من الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد القضايا التي تعكس مصالح الدّول الصّغيرة. فقد سبق وأرسل

الممثل الدائم لدولة (المالديف) لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام، في عام 1989م، يطلب فيها إدراج بند تكميلي عن "حماية وأمن الدول الصغيرة" في جدول أعمال الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة. وهو ما تم بالفعل مع صدور قرار الجمعية العامة رقم 51/44، والذي أدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين، وقدّم فيه الأمين العام حينها تقريراً مفصلاً عن "حماية وأمن الدول الصغيرة".

### الخاتمة:

بالرغم من القدرات البسيطة التي تحوز عليها الدول الصغيرة عموماً، إلا أنها تستطيع القيام ببعض الأدوار التي من شأنها التأثير على الأمور الدولية. فكثير من هذه الدول الصغيرة تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي قد لا تتمتع بمثله كثير من القوى السياسية العالمية؛ فهذا الموقع المهم يكسب الدولة الصغيرة أهمية كبيرة؛ فمن خلاله تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً في الشؤون والتوازنات الإقليمية في منطقة ما، الأمر الذي تؤدي تداعياته إلى تأثير قد يصل مداه إلى مستوى أعلى هو المستوى الدولي.

فمن هذا المنطلق، يمكننا القول، إنّ الدول الصغيرة حسب ما تملكه من إمكانيات بسيطة مقارنةً بالدول الكبرى، لا تستطيع أن تؤثر بشكلٍ مباشر وفعال كما تفعل الدول الكبرى في العالم، لكن هذا لا يمنع بالضرورة أنها تستطيع أن تلعب دوراً ثانوياً يحمل في طياته وثنياه تأثيراً غير مباشر في الشؤون السياسية، سواء أكان هذا على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

لكن هذا التأثير غير المباشر، والذي تستطيع الدول الصغيرة القيام به من خلال موقعها الاستراتيجي مثلاً يجعلها عرضةً للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية من قبل بعض القوى العظمى في النظام الدولي، أو قد تكون من قبل بعض القوى الإقليمية المقاربة لها جغرافياً. وبالتالي، فإنه يتم السيطرة على سلوك هذه الدولة الصغيرة، والتي يتضح لنا هذا جلياً من خلال سياستها الخارجية التي توظفها الدول الأقوى بطريقةٍ أو بأخرى في خدمة مصالحها وتحقيق أهدافها. ففوة الدول لا تقاس بحجمها أو بثرواتها وغناها، وإنما تقاس بشجاعة مواقفها ونجاحة سياساتها.

### مراجع المقال:

- 1- Ali Nasser Mohamed. (بلا تاريخ). *The diplomacy of micro-states*. Netherlands Institute of International Relations, clingendael (المحرر) تاريخ الاسترداد 02 16 2020، من <https://bit.ly/2OZJrVa>.
- 2- IRIN. (10 05، 2009). الدول الجزرية محبطة في محادثات المناخ. تاريخ الاسترداد 02 17 2020، من موقع: IRIN <https://bit.ly/32avidr>
- 3- Kenneth Waltz. (2010). *Theory of International Politics*. Waveland Press.
- 4- أحمد الشيبه النعيمي. (10 09، 2017). الدول الصغيرة بين بناء الذات والبحث عن النفوذ. تاريخ الاسترداد 02 10 2020، من مركز الامارات للدراسات والاعلام: <https://bit.ly/2Sy1DHS>
- 5- أحمد محمد أبو زيد. (2012). كيف تتحرك الدول الصغرى.. نحو نظرية عامة. (كلية العلوم السياسية، المحرر) مجلة العلوم السياسية (44)، الصفحات 25-86.
- 6- إسحق سالي خليفة. (10، 2013). الاتجاهات الحديثة في دراسات الأمن الدولي. مجلة النهضة، 14(04)، الصفحات 1-26.

- 7- الأمم المتحدة. (2002). قانون البحار، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار-مكتب الشؤون القانونية. نيويورك: شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.
- 8- الفطيسي محمد بن سعيد. (2019، 24، 12). تفسير سلوك الدول الصغيرة باتجاه التحرك الأحادي نحو الصراع. تم الاسترداد من موقع جريدة "الوطن" السعودية: <https://bit.ly/39Ik0j5>
- 9- بول كندي. (1998). صعود وسقوط القوى العظمى (الإصدار الطبعة الثانية). (مالك البديري، المترجمون) عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.
- 10- توفيق حكيمي، وحشاني فاطمة الزهراء. (2016). بنية النظام الدولي في نقاشات ما بعد الحرب الباردة..مقاربة نظرية لاستمرار الهيمنة الأمريكية. (كلية الحقوق والعلوم السياسية، المحرر) مجلة دفاتر المتوسط(04)، الصفحات 41-59.
- 11- جوانيتا وبيترستش. (2016). أساسيات العلاقات الدولية (مترجم). دمشق، سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.
- 12- جوزيف ناي. (2015). هل انتهى القرن الأمريكي؟ (محمد إبراهيم العبد الله، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية: منشورات العبيكان.
- 13- خليل حسين. (07، 2008). القوة وأثرها في الأتحاف الدولية وصراعاتها. مجلة الدفاع الوطني(65). تاريخ الاسترداد 11 12، 2019، من موقع "الجيش اللبناني": <https://bit.ly/2uTEqqv>
- 14- دون كراوس. (2011). تطور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. تأليف التطورات الاستراتيجية العالمية..رؤية استشرافية (الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 116). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- 15- رشدي داليا. (12، 2015). تأثير سوء الإدراك في الصراعات والأزمات.. إطار تحليلي. السياسة الدولية (ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية)(203)، الصفحات 5-12.
- 16- سعيد بن محمد الفطيسي. (02 و 03، 2018). منطق الهيمنة عند الدول الصغيرة..وجهة نظر سياسية. مجلة العلوم السياسية والقانون(07)، الصفحات 299-314.
- 17- سفيان التل. (2013). الاحتباس الحراري. مجلة عالم الفكر، 37(02)، صفحة 58.
- 18- سكوت بورتشيل، و لينكليتر أندرو. (2014). مقدمة في نظريات العالقات الدولية. القاهرة، جمهورية مصر العربية: المركز القومي للترجمة.
- 19- سيوم براون. (2004). وهم التحكم..القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين (الإصدار الطبعة الأولى). (فاضل جتكر، المترجمون) بيروت، لبنان: شركة الحوار الثقافي.
- 20- صندوق النقد الدولي. (بلا تاريخ). سؤال كبير عن الدول الصغيرة. (جاهان سرور، و وانغ وي، المحررون) تاريخ الاسترداد 16 02، 2020، من موقع صندوق النقد الدولي: <https://bit.ly/3bG1zND>
- 21- علي جلال معوض. (2019). مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية. (مكتبة الإسكندرية، المحرر) الإسكندرية، جمهورية مصر العربية: مركز الدراسات الإستراتيجية.
- 22- عمر الحسن. (24، 01، 2018). الدول الصغيرة في المنظمات الإقليمية. جريدة "أخبار الخليج". تاريخ الاسترداد 24 11، 2019، من <https://bit.ly/2wn5miO>
- 23- فاروق عمر وعبد الله العمر. (2005). دول القوة ودول الضعف (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، جمهورية مصر العربية: المكتبة الأكاديمية.
- 24- قاسم حجاج. (08، 03، 2005). أثر الحجم على أداء الدول في ظل العولمة..دراسة حالة الدول الصغيرة. (جامعة ورقلة، المحرر) تاريخ الاسترداد 01 02، 2019، من <https://bit.ly/2wnSWhp>
- 25- كندي بول. (1998). صعود وسقوط القوى العظمى (الإصدار الطبعة الثانية). (مالك البديري، المترجمون) عمان، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.
- 26- محمد أبا الخيل. (07، 02، 2019). الدول الصغيرة في العالم. تم الاسترداد من موقع جريدة "الرياض": <https://bit.ly/31YDnla>
- 27- محمد بن سعيد الفطيسي. (2012). نهاية المركزية..الخارطة الجيوسياسية للقوى العالمية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (الإصدار الطبعة الأولى). مسقط، سلطنة عمان: الضامري لمنشر والتوزيع.
- 28- محمد عزيز شكري. (1978). الأتحاف والتكتلات في السياسة العالمية. تأليف سلسلة عالم المعرفة (المجلد 237، صفحة 136). الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

- 29- ميلود بن غربي. (2008). مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 30- ناصر الربيعي. (2013). دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- 31- ناصيف حقي. (2011). دور القوى الصاعدة في النظام العالمي. تأليف التطورات الاستراتيجية العالمية.. رؤية استشرافية (الإصدار الطبعة الأولى، صفحة 187). أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- 32- هانز مورجنتاؤ. (1965). السياسية بين الأمم.. الصراع من اجل السلطان والسلام-الجزء الأول. (خيري حماد، المترجمون) الدار القومية للطباعة والنشر.
- 33- هنري كيسنجر. (1995). الدبلوماسية.. من الحرب الباردة حتى يومنا هذا (الإصدار الطبعة الأولى). (مالك فاضل، المترجمون) عمان ، الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع.
- 34- هيرفريد مونكلر. (2002). الإمبراطورية..منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة الى الولايات المتحدة الأمريكية (الإصدار الطبعة الأولى). (عدنان عباس علي، المترجمون) أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

